

اثر الانفاق على النمو الاقتصادي العراق دراسة تحليلية 2004-2014

مشروع بحث تخرج الى رئاسة قسم الاقتصاد في
كلية الادارة والاقتصاد – جامعة القادسية

كجزء من متطلبات الحصول على شهادة البكالوريوس
في الاقتصاد .

بإشراف الاستاذ الدكتور
(طاهر ريسان دخیل)

من قبل الطالبة
(ندى ثامر صاحب)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((وما أوتيتم من العلم الا قليلا))

صدق الله العلي العظيم

اهداء الى

اساتذتي في قسم الاقتصاد

الى زوجي الغالي واطفالي

الى كل من ساعدني

وساهم في اتمام بحثي .

المقدمة

احتل الانفاق اهمية خاصة في الدراسات المالية ذلك لانه يعتبر بمثابة الاداة التي تركز اليها الحكومة في تحقيق ما تتطلع اليه من تقدم والتطور في اوجه وميادين الحياة كافة . لذا فأن سياية الانفاقية تعكس بشكل كبير الاهداف المرسومة من قبل الحكومة والتي تسعى للنهوض بالاقتصاد الوطني لدفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي . فدراسة التطور في الفكر تشير الى المناداة بأهمية وضع سياسات اتفاقية متطورة قادرة على تحقيق الاهداف المرسومة وضرورة تدخل الحكومة في النشاطات الاقتصادية لا سيما بعد فشل نظريات الفكر المالي التقليدي والنتائج السلبية الناتجة عنها ، والمتمثلة سوء توزيع الدخل وتفشي البطالة والتضخم واستمرار وقوع الازمات الاقتصادية .

مشكلة الدراسة :-

بالرغم من تزايد معدلات النمو في الاقتصاد الحكومي في العراق الا انه لم يصل الى هدفة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

اهمية الدراسة :-

تتبع اهمية دراسة الموضوع الانفاق ودورة في الاستقرار في الاقتصاد من خلال بيان الطبيعة الخاصة للانفاق الحكومي ودورة على الصعيد الاستقرار الاقتصادي عن طريق الركون الى تحليل مكونات هذا الاخير المتمثلة بتحقيق النمو الاقتصادي والحد من تفاقم مشكلتي التضخم والبطالة .

هدف الدراسة :-

تهدف الدراسة الى الكشف عن الية عمل الحكومة في رسم وتوجيه متغيرات الاقتصاد الكلي من خلال الانفاق بالشكل الذي يهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

فرضية الدراسة :-

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (ان امكانية رفع معدلات النمو الاقتصادي والتاثير على مسار النمو في العراق يرتبط ارتباطا وثيقا بالانفاق العام) .

المبحث الاول

اولا :- الاطار النظري للانفاق الحكومي والاستقرار الاقتصادي

1- مفهوم الانفاق الحكومي :-

يمكن تعريف الانفاق الحكومي على انه (مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بأنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة يهدف لاشباع حاجات معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة) . ويمكن تعريف الانفاق الحكومي على انه (المبالغ التي تصرفها الدولة لتقديم الخدمات الى المواطنين او شراء السلع لكي تتمكن من تقديم خدماتها او المساعدة فئة من فئات المجتمع او لاقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة) . وهو ايضا (مبلغ نقدي يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق النفع العام) . ويمكن تعريفه على انه (كم قابل للتقويم النقدي يأمر بأنفاقه شخص من اشخاص القانون العام اشباعا لحاجة عامة) .

1- عبد المطلب عبد الحميد (اقتصاديات المالية الاعامة) الدار الجامعة ، 2004 – 2005 ص173

2- عبد المجيد رشيد التكريتي (السياسة المالية واثرها على الاسعار في العراق) تنمية الرافدين ص 126

3- محمد جمال ذنبيات (المالية العامة والتشريع المالي) الدار العلمية ودار الثقافة 2003 ، ص 62

4- حامد عبد المجيد دراز (مبادئ الاقتصاد العام) الدار الجامعة 1989، ص 475

2- مفهوم الاستقرار الاقتصادي :-

الاستقرار لغة هو الثبات والسكون . ويمكن تعريفه من الناحية الاقتصادية بأنه المحافظة على الوضع الاقتصادي القائم بغض النظر عن كونه مثاليا او غير مثالي بغية تهيئة الظروف المناسبة لتحسين ذلك الوضع . وكذلك يعني الاستقرار التمهيد من اجل استعادة التوازن و تحقيق ذلك عندما لا يتجه أي من المتغيرات الاقتصادية الى التغير بصورة سلبية خلال مدة معينة ويصل الى حالة التوازن عند تحقيق هذا الشرط .

وايضا يعني تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم أي التوصل الى انتاج اكبر قدر ممكن من الناتج المادي او الدخل القومي الحقيقي أي اعلى مستويات استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي وفي ذات الوقت المحافظة على قيمة النقود .

واخيرا يمكن تعريف الاستقرار الاقتصادي : بأنه تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفاذي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي ، أي ان مفهوم الاستقرار يتضمن هدفين اساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقها :

أ- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة .

ب- تحقيق درجة من الاستقرار في مستوى العام للأسعار .

5- علي جابر عبد الحسين (برنامج العهد الدولي وسياسات الاستقرار الاقتصادي) رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة القادسية قسم الاقتصاد ، 2009، ص2

الانفاق العام والنمو الاقتصادي :-

ان تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحولها من دولة الحارسة (الحيادية) الى الدولة المتدخلة والدولة المنتجة ادى الى تغير وتوسع مهامها وبالتالي زيادة نفقاتها العامة ويعبر الانفاق العام عن احد المعايير المستخدمة لقياس حجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي وهو احد اوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي . ان تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي يشير بوضوح الى وجود ظاهرة تزايد النفقات العامة في جميع الدول مهما اختلفت مستويات تطورها وفلسفتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

اذ تشير الادبيات الاقتصادية لا سيما نماذج الاقتصاد الكلي الى وجود علاقة بين الانفاق الحكومي والنواتج المحلي الاجمالي (GDP) وقد حضت هذه العلاقة بأهتمام كبير من خبراء الاقتصاد والباحثين منذ العديد من العقود ، وكذلك كانت موضع جدل شديد ،

6- حيدر نعمه بخيت (سياسات الاستقرار الاقتصادي في بلدان مختارة) اطروحة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة

الكوفة ، 2007 ، ص 4

7- عبد الله الصعيدي (دور السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في تحقيق منظومة الاستقرار الاقتصادي) ص 2 ،

شبكة المعلومات المالية

3- هيكل الانفاق الحكومي :-

ان دراسة هيكل الانفاق الحكومي في أي بلد يظهر لنا بعض المؤشرات عن توجيهات السياسة الانفاقية واهدافها كما انها تعطي انطباعا حول مايمكن ان تحققه هذه السياسة من خلال معرفة الاهمية النسبية لكل نوع من انواع الانفاق .

ففي الاطار الداخلي تتركز موارد الدولة بعوائد تصدير النفط التي تشكل اكثر من (95 %) من ميزانية الدولة بشقيها المتعلق بالنفقات التشغيلية (الجارية) والنفقات الاستثمارية . غير ان استمرار الاعتماد على هذا المورد يتطلب رصد استثمارات كبيرة حتى يمكن ان تعطي مردودا ماليا كبير لمواجهة متطلبات السياسة الاقتصادية للدولة والتزامات الخارجية . صحيح ان العراق يمتلك قدرات كامنة غزيرة سواء كانت ثروات طبيعية (النفط والغاز) او مائية او بشرية الا ان هذه القدرات تستلزم استثمارا ماليا واسعار حتى يمكن تحويلها الى موارد حقيقة جاهزة الاستخدام . اما السياستين المالية والنقدية للدولة فما زالت تعاني من مشكلات عديدة وتحتاج الى معالجة جدية ولعل اولى المشكلات صياغة موازنة مالية سليمة باتجاه تحرير الاسعار وتقليص الانفاق الحكومي الناجم عن الدعم الكبير الذي تقدمه الدولة . لسلع وخدمات ومؤسسات كثيرة تبلغ اكثر من (45%) من قيمة الانفاق الحكومي للموازنة ويقترب ذلك بأزالة او تخفيف الاعباء المالية الخارجية الناجمة عن الديون وتعويضات الحروب الموروثة عن النظام الحكم السابق .

1- الانفاق الاستثماري :-

يتمتع الانفاق الاستثماري بأهمية خاصة كونه المكون الثاني للدخل بعد الاستهلاك ، وان تعرضة للتقلبات يؤدي الى تقلبات عديدة في مجمل الاقتصاد . ان الاستثمار بمعناه العام هو تيار من الانفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل المصانع ولالات او الطرق وكذلك الاضافات للمخزون مثل الموارد الاولى او السلع الوسيطة او السلع النهائية والتشيدات السكنية الجديدة خلال فترة معينة . بعبارة اخرى فإنه يشير الى الانفاق على المعدات الرأسمالية لفترات (اكثر من سنة) او بناء المشروعات الجديدة او توسع طاقتها الانتاجية وهو ما يعني الاضافة الى المخزون . ويلعب الانفاق الاستثماري دورا كبيرا في تحديد النمو الاقتصادي ،حيث ان كل زيادة في هذا الانفاق تمثل اما اضافة طاقة انتاجية جديدة او اصلاح طاقة جديدة .

-
- 1- د.مهدي الحافظ (الان والغد في الاقتصاد والسياسة) منشورات الجمل بيروت – لبنان 2009، ص 22
 - 2- صدام داود ، مصطفى سلمان (مبادئ الاقتصاد الكلي) ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الاردن 2006 ،ص118
 - 3- وائل سليم جميل ، (العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق للمدة (1981 – 2000) رسالة مقدمة الى جامعة بغداد – كلية الادارة والاقتصاد ، ص23

4- العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي :-

ويأتي من حيث الأهمية كهدف أساسي للسياسة المالية بعد الاستقرار الاقتصادي وهو رفع معدل النمو الاقتصادي والذي هو (عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة من الزمن (25) سنة ، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفر الخدمات الانتاجية و الاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة (الموارد القابلة للنضوج) . وذلك فأن الدولة التي يزيد عدد سكانها بمعدلات كبيرة تعاني من التخلف ومعظمها من الدول النامية ، وذلك يتعين على الدول النامية التي تسعى الى تحسين اوضاعها والاهتمام بمعالجة قضية تزايد السكان في اقاليم العالم المختلفة ، والا فان مجهوداتها لن تسفر عن تقدم يذكر .

ويتضح ان معدلات الزيادة السكانية في الدول النامية مازالت مرتفعة مقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة .

• بيتر بينكي ، ديفيد برشينيكو ، طريقة التفكير الاقتصادي ، ترجمة لندا الحمود ، ص 1 ، دار مصباح الحرية الاهلية ، الاردن ، 2008

المبحث الثاني

تحليل العلاقة بين الانفاق العام و النمو الاقتصادي :-

ذكرنا سابقا ان للانفاق دورا في تحقيق الاهداف المتعلقة بالنمو الاقتصادي ولكن تتأثر فاعلية تحقيق تلك الاهداف بالسياسات المالية التي تتبناها الحكومات ليس فقط في حجم الانفاق العام وانما تلعب اوجه الانفاق ذاتها ، أي اولويات الانفاق العام التي تحدده عدد من العوامل اهمها الوضع الاقتصادي للدولة ،فبصرف النظر عن نوعية صانع القرار ايا كانت ايدلوجية فان قراءة الواقع الاقتصادي وحقيقة امر هام في تحديد اولوياته . فالمرحلة التنموية او وجود الازمات الاقتصادية او العلاقات الاقتصادية الدولية كلها عوامل تحدد توجهات الانفاق العام بصرف النظر عن ما ترفعه النظم السياسية من شعارات حول برامجها الانفاقية فالالتزامات الدولية وطبيعة العلاقة بين الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي هي محددات اساسية .

انواع الاستثمارات او الانفاق الاستثماري : -

- 1- النفقات الاستثمارية المباشرة :- ويمثل في اقامة المشاريع الزراعية والصناعية الخ والتي يترتب عليها انتاج سلع وخدمات تؤدي الى زيادة الناتج القومي الاجمالي أي زيادة حجم العرض الكلي ، فتخف الضغوط التضخمية .
 - 2- النفقات الاستثمارية الغير المباشرة :- التي تخصص لاقامة البنى الارتكازية اللازمة لتحفيز النشاط الاقتصادي ، وتؤدي الى زيادة الانتاج وتحتاج الحكومة لاقامتها الى مدة طويلة لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها .
- ويمثل الاستثمار وسيلة مهمة وفاعلة في تغير بنية الاقتصاد القومي وتحفيزه على النمو والتطوير والتقدم كونه يمثل اما اضافة جديدة للطاقة الانتاجية القائمة او تعويض عن طاقة انتاجية اندثرت بفعل الاستخدام لها . فهدف خطط التنمية الاقتصادية هو تحقيق زيادة في الدخل القومي تفوق معدل الزيادة السكانية حتى يرتفع المستوى المعاشي لعموم السكان غير ان زيادة متتالية وسريعة في الدخل القومي لا يمكن ان تتحقق الا بزيادة الناتج الكلي وهكذا ، وكما ان هذا لا يحدث الا من خلال زيادة الانفاق

الاستثماري . بذلك ندرك الاهمية البالغة للانفاق الاستثماري حيث انه بعد محور عملية التنمية ومفتاح تحقيق معدلات سريعة للنمو الاقتصادي .
وجد (ODEDOKUN.1997) دليلا في 48 دولة ان الاستثمار في البنى
الارتكازية العامة تسهل عمل القطاع الخاص ومن ثم الارتقاء بالنمو ، كما ان
الانفاق الحكومي على الخدمات العامة كيف ان التغيرات في حصص عنصري
النفاق العام المتعلق بالنمو والازدهار الاجتماعي واختيار المزيج الامثل .

د-طاهر الجنابي ، علم المالية العامة والتشريع المالي ، دراسات في المالية العامة ، بغداد ، 1990

د- طاهر الجنابي – نفس المصدر السابق ، ص 114 ، 115

عادل فليح العلي ، طلال محمد كداوي ، اقتصاديات المالية العامة ، مطبعة التعليم العالي ط1 ، الموصل ، 1988 ، ص

واقع الاقتصاد العراقي بعد (2003) :-

ينفرد العراق عن سائر الدول العربية بانه يجمع بين وفرة المياه ومساحات الواسعة من الاراضي الصالحة للزراعة ، فضلا عن الموارد الطبيعية المتمثلة بالنفط والفوسفات والكبريت والزنبق الاحمر ، التي تشكل مجالات مهمة للاستثمار فيها وبما يخدم الاقتصاد العراقي وبنيتة ، وعلى الرغم من ان الاقتصاد العراقي يعد من الاقتصاديات المتنوعة لما يملكه من موارد طبيعية وزراعية وبشرية مهمة الا انه ظل يعاني من اختلالات هيكلية في قطاعاته المختلفة ، اذ ظل القطاع الاستخراجي يسيطر على جزء الاكبر من الناتج القومي ويشكل القسم الاعظم من حصيلة العراق من العملات الاجنبية بسبب تراجع معدلات نمو القطاعات الاخرى وتواضعها ومحدودية الصادرات اذ بلغت ولحد عام (2005) حوالي (81.7%) وهي تشغل على صناعة استخراج النفط والغاز والكبريت والفوسفات وغيرها من الخامات غير المعدنية ويمثل النفط المرتبة الاولى في هذا المجال ويمكن اعتبار الاساس الذي يقوم عليه الاقتصاد العراقي ، فالعراق يحتل المرتبة الثانية من حيث حجم الاحتياطات النفطية من بين الدول المصدرة للنفط اوبك (OPEK) ، فكمية الاحتياط المؤكدة تبلغ حوالي (15) مليار برميل ، اما الاحتياطي الثابت او المحتمل تحويلة الى ثابت فيقدر بحوالي (40) مليار برميل.

وفيما يلي نوضح طبيعة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي قبل وبعد (2003) :-

1- المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي قبل عام (2003) :-
يضم الاقتصاد العراقي مختلف القطاعات الاساسية كالقطاع الزراعي والصناعي وقطاع النقل والمواصلات وقطاع المصارف والسياحة والصحة والتربية والتعليم وجميع هذه القطاعات تعرضت الى الاهمال على مدى ثلاث عقود من الزمن ولم تحضى بالاهتمام اللازم رغم الثروات الطبيعية التي يتمتع بها العراق من غيرة من الدول الاقليمية او الدول الاخرى مما انعكس بشكل سلبي على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطن العراقي . وقد صنف العراق ضمن الدول الفقيرة في احصائيات الامم المتحدة وجاء قبل اليمن الاكثر تخلفا من بين دول العالم . والمعروف ان البلد المتخلف هو البلد الذي لا يملك راس المال رغم ان وجود راس المال وحده لا يكفي ولا يؤدي تجاوز حالة التخلف واخرون يرون ان التخلف يعني ندرة الموارد الاقتصادية او سوء استخدام الموارد او الاثنين معا . كثير في التحديات والصعوبات التي تواجه الاقتصاد العراقي بسبب ماتعرض له من

الصدمات حقيقية واخرى نقدية وازمات عديدة طيلة العقود الماضية من سوء ادارة الاقتصاد والسياسات الاقتصادية الخاصة وحرب الثمان سنوات والمشكلة الناجمة عن الصعوبات والعقوبات الاقتصادية ادت بمجملها الى تدمير البنية التحتية واستنزاف الموارد المالية وتخلف في القطاعات الاقتصادية الرئيسية ومعدلات عالية من التضخم والبطالة ناهيك عن مشكلات الديون الخارجية .

والصدمة الحقيقية بدأت مع فرض العقوبات الاقتصادية منذ عام (1991) والتي انعكس اثرها السلبي اولا على انقطاع المورد النفطي وفرض القيود الاستيرادية على مستلزمات الانتاج التي افضت بالتالي الى انخفاض الطاقات الانتاجية في القطاعات السلعية الرئيسية (الصناعية والزراعية) مما انعكس بأثار سلبية متتالية على منظومة متغيرات الاقتصاد الكلي نلخصها بالاتي :-

- أ- تدني مستويات التشغيل في القطاعات الاقتصادية مما تسبب في تزايد عدد عاطلين عن العمل .
- ب- انخفاض حجم المعروض السلعي نتيجة لانخفاض الطاقات الانتاجية في القطاعات السلعية .
- ت- زيادة اسعار السلع و ظهور مشكلة التضخم في ظل زيادة الطلب على السلع والخدمات .

التي عجزت القطاعات السلعية عن توفيرها بسبب تلك العقوبات الاقتصادية.

د - ظاهرة التضخم وارتفاع الاسعار ادت الى تعميق حدة التفاوت في التوزيع الدخل بين الافراد .

هـ - تدني مستوى الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية بسبب انخفاض حجم الانفاق الاجتماعي الحكومي وقلة الفرص الاستثمارية امام القطاع الخاص .

-
- محمد علي ابراهيم العامي ، نغم حسن نعمة ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، مجلة فصلية تصدر عن كلية الادارة و الاقتصاد جامعة كربلاء ، المجلد 40 ، العدد 15 ، اذار 207 ص 6
 - حيدر طالب موسى محيسن الحياوي ، (سياسات الدعم الحكومي واثارها على التنمية الاقتصادية في الدولة عربية مختارة للمدة (1990 – 2006) ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة القادسية كلية الدارة والاقتصاد 2009 ، ص 105.
 - حاكم محسن محمد ، الاقتصاد العراقي – رؤية مستقبلية ، بحث منشور في المؤتمر الاول لكلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية للمدة 17-18 / اذار 2009 ، ص 2.
 - موسى خلف عواد ، كريم سالم ، الازمة المالية والعالمية واثارها المحتملة ، بحث منشور في المؤتمر العلمي الاول لكلية الادارة والاقتصاد – جامعة القادسية للمدة 17-18/ اذار 2009 ، ص 113.114 .

معدلات البطالة والتضخم في العراق للمدة (1993 – 2002)

السنة	معدل البطالة %	معدل التضخم %
1993	8.5	207.02
1994	10.5	351.38
1995	12.9	15.43
1996	13.9	23.02
1997	15.4	14.77
1998	17.4	12.57
1999	20.2	4.97
2000	22.4	16.37
2001	24.4	19.31
2002	26.7	492.14

-
- ادیب قاسم شندی (الاقتصاد العراقي الى اين) ط 1 ، دار المواهب للطباعة – النجف الاشرف ، 2011 ، ص 293 .
 - محمد سلمان العاني ، تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال للمدة (2003-2006) مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية ، تصدر من كلية الادارة و الاقتصاد جامعة واسط ، العدد الثامن ، 2011 ، ص 53 .

معدلات البطالة والتضخم للمدة (2003-2012)

السنة	معدل التضخم %	معدل البطالة %
2003	33.6	28.10
2004	26.1	26.8
2005	36.9	17.97
2006	53.2	17.50
2007	30.8	10.26
2008	2.7	15.34
2009	-99.5	15.3
2010	5.6	15
2011	5.6	--
2012	--	--

المصدر

*وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لسنوات متفرقة .

* البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات الإحصائية لسنوات (2001-2003).

تطور جسم الانفاق الحكومي في العراق للمدة (2003-2011)

شهد الانفاق الحكومي في العراق تطورات عديدة اثرت على مسار من حيث الحجم والجهة التي ينفق عليها وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق والتي ادت الى تقليل وسائل تمويل الانفاق الحكومي بسبب منع التصدير للنفط الخام والذي يعد الممول الاساسي للموازنة العامة مروراً بالوضع الاخيرة التي مر بها العراق بعد الاحتلال .

حجم الانفاق الحكومي ومعدل نمو الانفاق و الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار
الجارية للمدة (2011-2003)

السنة	الانفاق الحكومي	معدل نمو الانفاق	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية
2003	4.827493	--	29585
2004	31.850100	559.8	47.959
2005	35.981200	12.1	64000
2006	50.947000	41.6	95588
2007	57.947000	13.8	111.455813
2008	59.861974	3.3	157.026067
2009	69.165523	15.5	130.642187
2010	84.657467	22.4	158.521511
2011	96.662767	14.2	211.309950

المصدر

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية السنوية (2012-2003) .
- وزارة المالية دائرة الموازنة والنفقات التقديرية ، بيانات غير منشورة لسنوات عديدة .

نلاحظ من خلال الجدول ان الانفاق الحكومي قد ازداد من (4.827.493) مليار دينار عام 2003 الى (96.662.767) مليار دينار عام (2011) أي انه قد ازداد بمقدار (91.835.283) مليار دينار وان السبب في ذلك يعود الى التوسع في الانفاق الحكومي الذي يقارب (95%) من الايرادات النفطية التي تعتبر الممول الاساسي للانفاق الحكومي الذي يقارب (95%) من إيرادات الموازنة ، حيث اسهم النفط الخام وبمقدار كبير في الناتج المحلي الاجمالي بسبب تصدير النفط الخام الى السوق العالمية وبأسعار مرتفعة الامر الذي مكن الاقتصاد العراقي من سد نقص الحاصل في إيرادات الدولة من القطاعات الانتاجية الاخرى مثل (الزراعة والصناعة) التي اصابها الضعف .

اما الناتج المحلي الاجمالي فقد ازداد من (29.585) مليار دينار عام (2003) الى (211.309.950) مليار دينار عام (2011) أي انه قد ازداد بمقدار (211.280.365) مليار دينار ويعود السبب ايضا الى زيادة تصدير النفط الخام الذي رفع قيمة الناتج المحلي الاجمالي .

المصادر

- 1- عبد المطلب عبد الحميد (اقتصاديات المالية العامة) الدار الجامعة ، 2004-2005 ص 173.
- 2- عبد المجيد رشيد التكريتي (السياسات المالية واثرها على الاسعار في العراق) تنمية الرافدين ص 126.
- 3- محمد جمال دنبيان (المالية العامة والتشريع المالي) الدار العلمية ودار الثقافة 2003 ، ص 62 .
- 4- حامد عبد المجيد دران (مبادئ الاقتصاد العام) الدار الجامعية 1989، ص 475.
- 5- علي جابر عبد الحسين (برنامج العهد الدولي وسياسات الاستقرار الاقتصادي) رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة القادسية قسم الاقتصاد ، 2009 ، ص2.
- 6- حيدر نعمه بخيت (سياسات الاستقرار الاقتصادي) في بلدان مختارة اطروحة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة ، 2007، ص4.
- 7- عبد الله الصعيدي (دور السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في تحقيق منظومة الاستقرار الاقتصادي) ص2 ، شبكه المعلومات المالية .
- 8- د.مهدي الحافظ (الان والغد في الاقتصاد والسياسة) منشورات الجمل بيروت – لبنان 2009 ، ص 22
- 9- صدام داود ، مصطفى سلمان (مبائ الاقتصاد الكلي) ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2006 ، ص 188.
- 10- وائل سليم جميل ، (العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق للمدة (1981-2000) رسالة مقدمة الى جامعة بغداد – كلية الادارة والاقتصاد ، ص23.
- 11- بيتر بينكي ، ديفيد بريشينكو ، طريقة التفكير الاقتصادي ، ترجمة ليندا محمود ، ص1 ، دار مصباح الحرية الاهلية ، الاردن ، 2008.

- 12- طاهر الجنابي ، علم المالية العامة والتشريع المالي ، دراسات في المالية العامة ، بغداد ، 1990
- 13- طاهر الجنابي – نفس المصدر السابق ، ص 114 ، 115.
- 14- عادل فليح العلي ، وطلال محمد كداوي ، اقتصاديات المالية العامة ، مطبعة التعليم ، ط 1 الموصل ، 1988 ، ص 84.
- 15- محمد علي ابراهيم العامي ، نغم حسن نعمة ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، مجلة فصلية تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء ، المجلد 40 ، العدد 15 ، اذار ، 2007 ، ص 6.
- 16- حيدر طالب موسى محيسن الحياوي (سياسات الدعم الحكومي واثارها على التنمية الاقتصادية في دول عربية مختارة للمدة (1990-2006) ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة القادسية كلية الادارة والاقتصاد ، 2009 ، ص 105.
- 17- حاكم محسن محمد ، الاقتصاد العراقي ، رؤية مستقبلية ، بحث منشور في المؤتمر الاول لكلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية للمدة 17-18 / اذار ، 2009 . ص 2.
- 18- موسى خلف عواد ، كريم سالم ، الازمة المالية والعالمية واثارها المحتملة ، بحث منشور في المؤتمر العلمي الاول لكلية الادارة والاقتصاد – جامعة القادسية للمدة 17-18/ اذار / 2009 ص 113 ، 114.
- 19- اديب قاسم شذي (الاقتصاد العراقي ... الى اين) ط 1 ، دار المواهب للطباعة – النجف الاشرف ، 2011 ، ص 293.
- 20- محمد سلمان العاني ، تزامن والتضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال للمدة (2003-2006) مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، تصدر من كلية الادارة والاقتصاد جامعة واسط العدد الثامن ، 2011 ، ص 53.

- 21- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية
لسنوات متفرقة – البنك المركز العراقي – المديرية العامة للإحصاء
والأبحاث ، النشرات الإحصائية للسنوات (2003-2011) .
- 22- نفس المصدر السابق لعام (2003-2012)
- 23- وزارة المالية العامة والنفقات التقديرية ، بيانات منشورة لسنوات
عديدة .